

عارف اعتقادی

۸۷۱۶۱۲

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی

۱۹۱۳۶

۱۹۱۳۶
۲۱۰۲۰۱



کجوىءارلین رساله

فی نقه الأمانه ۳۲

«الرسائل الزینیه فی منهج الحقیقه»

للاستاذ ابن حکیم المصري

والغالب أخص التلخیص علی شکل الاستقلال

والرسائل كلها تتعلق بموضوعات مقدیه

تستحق أن تتحقق وتنشر لعالم الفقه الاسلامی

| | |
|--------------------------------------|-------------------|
| کتابخانه مجلس شورای اسلامی | مجله اسلامی ایران |
| کتاب الرسائل الزینیه فی منهج الحقیقه | شماره کتاب |
| مؤلف زین الدین ابراهیم مصر صفتی | ۲۱۰۲۰۱ |
| مترجم | |
| شماره قفسه ۱۹۱۳۶ | |

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۹۱۳۶

۱۹۱۳۶
۲۱۰۲۰۱



کجوىءارلین رساله

فی نقه الأمانه ۳۲

«الرسائل الزینیه فی منهج الحقیقه»

للاستاذ ابن حکیم المصري

والغالب أخص التلخیص علی شکل الاستقلال

والرسائل كلها تتعلق بموضوعات مقدیه

تستحق أن تتحقق وتنشر لعالم الفقه الاسلامی

| | |
|--------------------------------------|-------------------|
| کتابخانه مجلس شورای اسلامی | مجله اسلامی ایران |
| کتاب الرسائل الزینیه فی منهج الحقیقه | شماره کتاب |
| مؤلف زین الدین ابراهیم مصر صفتی | ۲۱۰۲۰۱ |
| مترجم | |
| شماره قفسه ۱۹۱۳۶ | |

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۹۱۳۶

۱۹۱۳۶
۲۱۰۳۰۱



مجموعه اربعین رساله

فی فقه الأحناف ۳۴

«الرسائل الرئيسية في فقه الأحناف»

للهام آية الله محمد المحمدي

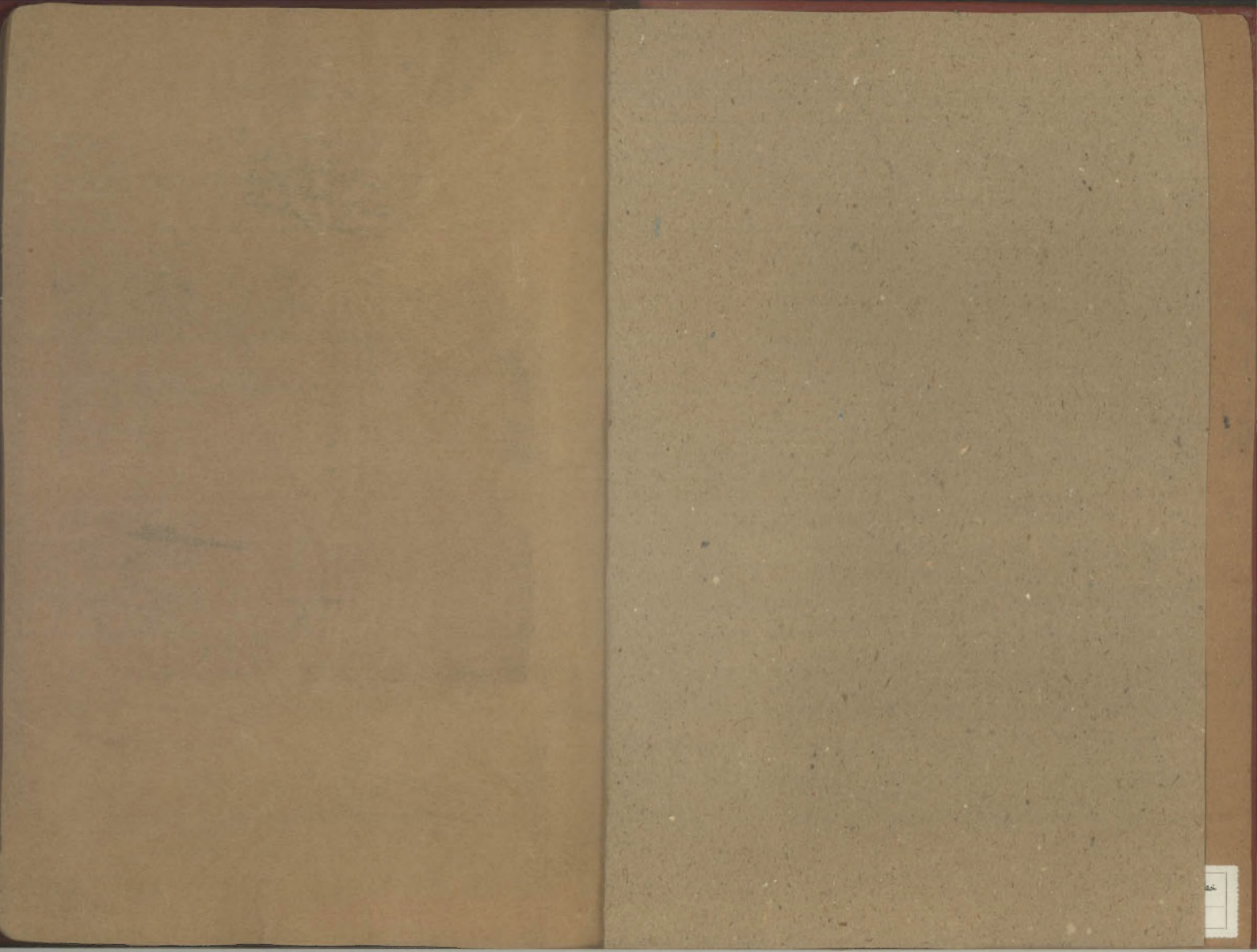
والعالمات أفاضوا الطبع على شكل الاستقلال

والرسائل كلها تتعلق بموضوعات فقهية

تستحق أن تنشر في العالم الإسلامي

| | |
|--------------------------------------|---------------------|
| کتابخانه مجلس شورای اسلامی | جمهوری اسلامی ایران |
| کتاب الرسائل الرئيسية في فقه الأحناف | شماره ثبت کتاب |
| مؤلف: آية الله محمد المحمدي | ۲۱۰۳۰۱ |
| مترجم | |
| شماره قفسه ۱۹۱۳۶ | |

خطی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۹۱۳۶



مجلس تاسیس در شهر کابل
مجلس تاسیس در شهر کابل
مجلس تاسیس در شهر کابل
مجلس تاسیس در شهر کابل
مجلس تاسیس در شهر کابل

بسم الله الرحمن الرحيم

بفتح يا مدح على الله سبحانه وتعالى وحده لا شريك له من الأسماء والألقاب
والجود والفضل والفضل الصغار والكبار واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له العالم بما في
الغيايب والعلانيات ان يضاف اليه شيعت اوتينا الطباشارة شيرا او عبادة عابدة ولا
حول ولا قوة الا بالله في جميع الموارد والمصادر والصلاة والسلام على رسول الله
الغيايب والمخالفات المذكورة اشرف كتب الله باسماء واللقاب والقبول والقبول
الطيبين اما انما هو في جميع النعم والنعمة فيقول الله تعالى في حق من آمن به
الكن في ان وفاء الله الشرح السلام العالم بالعلم والعبادة وهو مدبره وفرد عصره
العالمين وقدره الفضلاء الماهرين خدام المحققين والمحققين كشاف المشكلات والمفصلات طراز
احل للملة والدين امام اهل الحق والاصول وارث علوم سيد المرسلين من خلائده با وفاء من اهل
واو في من الفضائل العلية والعبادة بالحق والحق والمحب والمحب في حق الكرام السيرة كانا
لا لا حول ولا قوة الا بالله في حق ذلك لسليل المعانيه وفاقا خلق طربا لبيان من كان لا قوة
طبيعي الا وضعنا وحقيقيا لا اضافيا بشاره في التبرهن والافتاء وليلة في التاليف
والمطالعة ولقد قال في بعض مؤلفاته هذا لان الفقه والفتوى طاملا اسرت بغيره
فما عملت بدني اعمالا لمجددين بصري ويدي وخطوتي ولم ازل من الطلوع حتى يكتفي بها
وحدثنا واسعي في تحصيل ما هجره سعي خيلاء الى ان وقفت منها على الجمل العفيم واحطت
بغاليلك المخرجة في بلدنا القاهرة مطالعة وما بلا بحيث لم يفتين الا انتم البشير
انتمى بكملا **بشرا** فلم تمان في كماله ولم يلب يصلح الالهة ولوا بها احدثين من انزلت الا في

ذاتها

ذاتها ولولم تطلع نبات القلوب لما قيل الله اعلمها وان لا يستطيع معرفة ولوان
اعضاي جميعا كالحكم هو المرحوم الشيخ زين الدين ابن الرواح ابراهيم بن يحيى الخفيف نعم الله
ورضاياك فصححنا وقد منحه ونسخ في خبيرة واحدة واقفا على عيون محايين في غزاة
واسكنة الغروب والحق واليسر على جنانة وبلغ المقام الاسمي لاسمى بجاه عمه والده عظم له
والعالم به واجابه وتلازمة واخوانه قد كف سائر عدايق وحوادث في فقه مذهبي خفيفة
من ابتداء امره الى ان تقضى الله عليه محتاج اليها في زماننا وخابها وقعت بين يدى القضاة
الاسلام فطوبى من الجواب عن المسئلة فيوضع لهم في رسالة فيقع ذلك عندهم موقعا حسنا
اشتقوا به التدبير والاضافة والتاليف كشرح اكثر المسمى بالعباد والارشاد شرح اكثر الدقايق بسلامة
وحسين كراسا وسلا في الحق كذا بالدعوى وكذا في شتاء وانظرا في المشتبه في سنة فزون العزيم
في فقه لیسمة الله وكذا في شرح المنا المسمى بفتح الفاء وكذا في باب الاصول مختصر يجرى لاسول
لابن الهام واقفا واستضاء وكذا في بيان في فقه الخفيفة وصل فيها الى الف فاعلة كذا في شرحها
ظهير في الفقه وتعليق على الهداية بعض كذا من البيع كذا في احوال في المدرسة الصغرى
حين كان مديرا لها وحا شيع على جامع الفضولين جرحها الفقير بعض كذا من بعض كذا في فقه
مثل التماوى جرحها على الفضوال وكذا في شتاء على شرف الكتب يسلمها من الطهارة الى ان
وسميتها الفوائد في فقه الخفيفة **فادرت** بعون الله ارجو ان يصدره كذا في فقه الخفيفة
منها على ترتيبها في فقه مجتمعا بالاسانيل **في فقه الخفيفة** فقه الخفيفة في فقه الخفيفة
بجملات المرحوم بشير في فقه مجتمعا بالاسانيل فوات المرحوم جميعه في الاسانيل من مجمل فقه
وتعبارة فاقول يا الله المتعان عدة الاسانيل ارجو ان يصدره كذا في فقه الخفيفة
فمنهجها يسلم لكشف عنها **الاول** رسالة في الميا السماة بالخبر السابق في جواز الرضوخ السابق
في الافعال التي تتعلق في الصلاة على قول المذاهير **ثاني** في اخراج القاضي والامام
الوظائف بغير سبيل السماة بالقول الذي في الرد على المعتزى **ثالث** في التبرك العام السماة
الخاصة وكذا في العامة **رابع** رسالة في رفع المنازعة وقت العصر والثا **رسالة** في التحفة الموضحة في
الاراضي المصرية **ورسالة** في الطلاق لمعلق على الامر ان يكون رجبا او ابنا **ورسالة** في فقه العيين
بالحكم الماكوي الاجراء العام **ورسالة** في تحرير المال في مسئلة الاستبذان **رسالة** في ما ضبطه المثل
في خبر الفصل **ورسالة** في بيان الرشوة وقاسماها **ورسالة** في كذا في فقه المصرية **ورسالة** في اقامة

قام الزبير بن عليم في فقه الخفيفة

الفرقان ان من هبل حبان ان كل ما تشا في من النجاسة وغلب على الظن ذلك لا يجوز
الوضوء به سواء كان جانيا او لا انتهى وقال الامام ابو الحسن الكرخي وما كان من الجائز انك
ان او في شق روضه وقعت فيه نجاسة نظر المستعمل في ذلك فان كان في غالب رايه ان
له تحت المطب جميع كثرته توازن الجانب الذي هو طاهر عند في غالب رايه في اصابته الظاهر
منه وما كان قليلا يبيح العلم ان النجاسة قد خالست الجسد او كان ذلك في غالب رايه لم
يتوضا منه انتهى قال الشيخ الاسلام ابو الفضل عبد الرحمن الكراماني في شرح الايضاح واختلف
اروايات في تحديد انطاهر من محله نجاسة عشر او اربع او اثنى عشر في نجاسة ان لا ينفذ في ذلك
بشيء وانما هو موكل الى غلبة الظن في خلوس النجاسة انتهى وقال الحاكم الشهيد في الحاشية
الذي هو جمع كلام محمد بن قالا اربعة عشر كان محله للوضوء بوقت عشرة في عشرة ثم رجع الى الحاشية
وقال لا وقت في ثمانية انتهى وقال القاضي ابي جابر في شرح مختصر الجهادي في تلك المسائل
بين القليل والكثير عند حبان ما هو محل وضوءه وانما يخص بوقت جانب الجاهل بغيره فلهذا
في ذلك الاصول يستلزم من المحض فقال محمد بن محمد في شرحه فوجدوه فاشتهت في ثمانية
وباحض محمد بن سلمة وقال بعضهم سموا مسجد محمد بن كان داخل ثمانية في ثمانية فاحض عشر
في عشرة ثم رجع محمد بن قولا في نجاسة وقال اوقت في ثمانية وفي شرح الدر المنيرة في نجاسة
ان لم يقدر في ذلك شيئا دائما قال هو موكل الى غلبة الظن في خلوس النجاسة من كل الذي عرف
وهذا قريب الى التحقيق لان المعتبر من وصول النجاسة وغلبة الظن في ذلك تجري مجرى
اليقين في وجوب العمل كما اذا اخبر واحد بخبره اما وجوب العمل بقوله وذلك يقتضي الاحتياط
الراي وطنا انتهى وكذا في شرح الجمع والمجتهبي في الغاية ظاهر رواية عن ابي حنيفة اعتباره
بقلة الظن وهو الامم انتهى وكذا في التبيين وفي السامع قال ابو حنيفة الغدير العظيم
هو الذي لا يخص بغيره الى بعض ولم يفسره في ظاهر الرواية وروى في ابي المثنى بن
الصحاح وباحض الكرخي انتهى وهكذا في كثير من الكتب ثبتت هذه النقول المعتمدة من
المتقدمين مذهب امامنا الاعظم وصاحبها ابو يوسف وعبد بن حنيفة عنهم فثبتت المعتمد
واما ما اختاره كثير من متأخري المتأخرين بل حاشيتهم كما نقله قاضيان وشبه بعضهم
الى ما سمع من اعتبار العشر في العشر فقد علمت ان ليس من هبل حبان النجاسة وان
محمد والنجاة قد رجع عنه كما نقل الائمة السقات المتقدمون الذين هم علم على حبان

المعزى على المنفصلة دعوى احد **رسالة** في دخول اولاد البنات تحت الولد والاولاد **رسالة**
فيما يقطع من الحقوق وما لا يقطع **رسالة** في حكم الاقطاعات الدوائية **رسالة**
في حكم من يتولى الحكم بعد موت ابا بشا **رسالة** في السفينة اذا تكسرت او فترقت **رسالة**
خايريك **رسالة** حررها الاول في شيخ العزيرة واولاده **رسالة** في ان يوقف على
الدية **رسالة** في جناح الفضولي **رسالة** في من ترك التسمية على **رسالة** فيها تسعة فاشارة
حسنة **رسالة** في تعليق طلاق الميراث بطريق اخرى **رسالة** في دعوى الاستبدال
رسالة في صورة بيع الوقف لا على وجه الاستبدال **رسالة** في بيان المعاصي صفا لها وكذا
رسالة في اشارة في الدعوى **رسالة** في الاستصحاب **رسالة** في انذار بالتصدق **رسالة**
في تقديم دعوى خصومة **رسالة** في اشارة في الدعوى **رسالة** في الميراث في الاوقاف
رسالة في حكم الموجب بلا دعوى من احد **رسالة** في الخراج هل للمقبوض المستأجرة
رسالة فيما ينبغي للموقوفين والله سبحانه وتعالى اعلم برحمة الله عليه محمد وآله وصحبه وسلم
افسانة الاولى للنسابة في جواز الوضوء من النجاسة في جسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي انزل من السماء ماء طهورا بفضل جلال الاحداث والاعجاز الطمأنينة انال
هذا الوصف به بتغيير وصف الجاهل على غير فضل واسكنه على اولا ما من ذلك واشهد ان لا اله الا
الله لا شريك له في حكم واشهد ان محمدا عبده ورسوله افضل خلق الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه
عليه السلام ورضي عنهم ومن تعرضه **بعد** فقد قال الجدل للضعيف زين الدين ابن نجيم الحنفية
لما كثر الكلام في مسئلة الوضوء في النجاسة الصغار الموضوعة بالماء بين النجاسة في حصن سائمه
بعض الاخوان ان اكتبه رسالة في الماء فاستخبرت الله تعالى وبحث ما تيسر من خبرها على وجه الاختصار
وسميتها الخبر الباق في جواز الوضوء من النجاسة في باب الله التوفيق **الحمد لله** ان العلم رضي الله عنهم جميعا
على ان الماء اذا تغيرت اوصافه بالنجاسة لا يجوز اطهارة به قليلا كان الماء او كثيرا جازيا كان او
جاء هكذا يقول الاجماع وكثيرون ومن نقل ايضا النووي في شرح المهدي عن جاعة من العلماء وان
يتغير بها فاقف عامة العلماء على ان القليل ينجسها دون الكثير وقال الشافعي اذا بلغ الماء
فوق كثره لا فوق قليل وقال ابو حنيفة في ظاهر الرواية عندنا ينجس بأكبر اياي المبتلى ان غلب على ظنك
بحيث فصل النجاسة الى الجانب الآخر لا يجوز الوضوء والماء وروى عن بعض العلماء ان طاهر الجنب
مسؤولا به الشريفي في المبسوط فقال ان الاصح وقال الامام الرازي في احكام القرآن في سورة

ولما كان المذهب المتوفى الى ما لا يلتزم كان الراي يختلف بل من الناس من لا يراي
اعتبار التأخير عن العشر في عشرة وتيسر على من لا يراي ذلك ان لا يعمل الا بما سمع من المذ
يل عليه ما ذكره الامام الزاهدي في الغنية على ما علمنا انون قيل لا يصح وقت عندنا ان
كسكنا بل لا يهين من سمع او لم يسمع من كتاب المرح والفاو من جهة شام
يجوز لنا ان نقول انها قولنا ما سمعنا اصحابنا ذلك هو علم بجنتي فاما لغوي فابي لا يراي
لا حائل يفتي بشي لا يفهمه لا يعمل نقالا لانس فاشكنا سائل عما شئت وظهرت
عن اصحابنا بوجوه ان يسمع الاعتقاد عليها في النزال انتهى وعلى تقدير عدم رجوع عن هذا
التقدير فانه لا يلتزم تقديره في نظره وهو لا يلزم ضريح وهذا لما وجب كونهما
الشي في استكنا احوالا يلزم غيره بل يختلف باختلاف ما يقع في كل قبليس هذا من قبل الله
التي يجب فيها على العاقل ان يفتي بما فيه اشارات الهيام في شرح الهداية ويؤيد ما في شرح
الزاهدي نقلا عن الحسن واجمع حقا ما لا يخلص بعض الماء الى بعض قطر المستطير واجتهاده لا
يتاخر المجتهد في الشئ فليعلم من هذا ان التقدير يفسر في شرح لا يرجع الى التقدير في الشرح بقدر
عليه كما رجح الاستقماما استدل به صدر الشريفي في شرح الوافية على من قد اذاعه من بيا
على قولنا على ما علم من حفر في حفرهما بالبعوث نزلها فيكون لرجحها من كل ما شئت منهم
من هذا اذا زاد اذ اخرج من حفر في حفرهما بل يمنع لانه يجذب الماء اليها وينقل الماء فليس
الاخذان اذا كان يحفرهما لوقت يمنع ايضا السراية انما يستل الى البيلا وفي يتصور ما هو في
فيما دواء المرح وهو في عشر فعد ان الشرح اعتبر العشرة في العشرة في هذه سلة انما شئ
لو كانت النجاسة شري يحكم بالمنع انتهى فهو مرد ومن ثلاثة اوجه الوجه الاول ما ذكره في قولنا
الشئ في شرح النجاسة من ان يكون وجه البير عشرة اذ من كل جانب قول البعض الصحيح ان
اربعون من كل جانب كالحجر في باب الثاني ما ذكره يعقوب باشا ان كلام الارض اصفا فقام
الماء فيقال عليها في مقدار عدم السراية غير مستقيم انك اذا انما والمعتدل في العبد بين ابان
والبير فغوا لا يفتان تغير لونه ووجهه او طهر يتصور الا لا يخلو في الخلاصة وقتاوي تاخشان
وغيره ما صرح في الشارح انما ان اعتبار العشر في العشر على احوال ارا ضريحهم والنجاسة
باحتلاص صلابتها لا يروى رخوا واما فاذا عرفت هذا فاعلم ان الماء المستعمل في ذكر صفته في
الرواية ولهذا فانه انما في الذي هو جمع كلام جملة الماء المستعمل لا يجوز الوضوء به

مذهب في الماء المستعمل

صفحة من الطبارة او انما يستعملها في شئ من شئ العرف خلافا بين اصحابنا في صفته فقالوا ان طاهر
غير مطهر عندنا اصحابنا وعندهم اثبت الخلاف وقد صحح المشايخ دواتهم ان طاهر غير مطهر حتى قال
الزاهدي في المجتبى وقد بحثنا اربابا من اهل الكمال ان طاهر غير مطهر لانه الحسن انتهى وقالوا انما
في شرح جامع الصغير هو المختار عندنا وهو المذكور في هامة كتبهم من اصحابنا فاختارها
المحققون من مشايخنا ما رواه انه في الخط ان المشهور عن ابي جعفر في سائر الفتاوى والشرح
عليه لغوي فثبت بهذا ان الماء المستعمل طاهر غير مطهر عندنا اصحابنا الثلاثة رضي الله عنهم وقد
قالوا ان الماء المستعمل اذا اخلط بالظهور تغير فيه الغلبة فان كان الماء الطهور غاليا يجوز الوضوء به
والا لا يجوز ومن نوحى الى الامام ان يبي في شرح الكافي في السراج الهندي في شرح الهداية في صفته في
وهو بالحق لا يشكها الا استعمالها خارجا عن النقي الماء المستعمل بالظهور انما هو في الماء الطهور
ويؤيد على انما في الباع في الكلام على حديث لا يكون احكم في الماء اذ لم يبق بالظفر يقال في حفرها
من خارج الماء من ان يكون طهورا من غير ضرورة وذلك حرام لانا نقول ان الماء الثقيل لما يخرج من كونه
مطهرا باخلط غير الطهور لانا كان غير الطهور غاليا كما وردنا لانا ان كان مغلوبا فلا بد منها
الماء المستعمل بالحق البند ولا شك ان ذلك اقل من غير المستعمل فكيف يخرج من ان يكون مطهرا
فقال في شرح آخر فبين وقع في البير فاما كان على قوله من جعله مستملا وجعل المستعمل طاهرا لان غير
فعل قوله من لم يجعل الماء مستملا لا يخرج شئ من على قوله من جعله مستملا وجعل المستعمل طاهرا لان غير
المستعمل اكثر فلا يخرج عن كونه طهورا ما لم يكن المستعمل غاليا عليه كالوصيت البير في البير انما جاء ابا
فيما شئت عنده انتهى وقال في موضع آخر ولو اخلط الماء المستعمل بالماء الثقيل قال بعضهم لا يجوز الوضوء
وان لم يخلو هذا فاسلاما عندنا لانه طاهر لم يغلب على الماء المطلق فلا يغير من صفته الطهور كما بين
فاما عديها فلان القليل لا يمكن التحريم ثم لا يغيره بغيره على الماء المطلق وعندها الشئ من
القطرة فلا نانا انتهى فهذا صحيح فيما قلنا وبذلك يلحق في خلاصة الفتاوى حنبلي فاشكنا فاشكنا
في اننا لم يفسد الماء انا ان كان يسيل في سبيلنا انا افسد وكذا حوض الحيا على هذا وعلى قولنا في
ما في حنبلي من لا يخرج عن الطهور استسمى بالظفر فاذا عرفت هذا لم تخرج عن الحكم بصفته الوضوء من الشئ
الموضوعة في الماء من عدم غلبة الظن بغلبة الماء المستعمل ومساواة او قرح نجاسة في النجاسة
لانا ان الماء المستعمل هو لانه العضو والفعل منه لا شك انه قليل لا نسب الى الماء المستعمل الا انما المستعمل
نما نانا وغلبة الظن ان الماء الطهور قليل فيحذف لا يجوز التطهر به فان قلت قد عرفت ما فرحا

كثرة تخالف هذا فها في الكتب المشهورة فقد صرح قاضيان في فتاواه ان لو صب الماء
في البير على جيفة ينزع كالما وهذا مستلزم ان كان استجابا لكونه كذلك وان لم يكن استجابا
على قوله كما يكون نجسا لكن ينزع منها عروقها ولو صب الماء عليها انتهى فهذا ظاهر في
استعمال الماء بوقوع قليل من الماء المستعمل في غسل الجثة وكذلك مسألة البير يحيط المذكورة
في المتن والشرح دالة على ان الماء ليس مستعملا عند جفائه لا غشال فيه وصورتها رجل تزل
تطلب له ولو لم يكن على يده نجاسة حقيقة فعندنا في حنفية الماء والرجل نجسان وهذا في
عليها وعندنا الماء طاهر غير طهور لاجل طاهر من ان الماء الذي لا يذهب في البير قبل
منه يضره وقد جعله نجسا مستعملا في فتاوى قاضيان ايضا لو دخل به او جلد في الماء لا يضره
الماء مستعملا لانعدام الضرورة وفي المبني بالعين المجرى لو دخل كغصا في الماء مستعملا وقال
الفاضل ابو زيد الدبوسي في الاسرار في الكلام على الحديث لا يبولن احدكم من قال ان الماء المستعمل
طاهر طهور لا يجعل الاغتسال حراما وكذا من قال طاهر غير طهور كان المذهب في ان الماء المستعمل
اذا وقع في ماء اخر لم يفسد حتى يغلب عليه بمنزلة اللبن يقع فيه ماء في يدين المستعمل في غسل
وذلك الذي من جلة ما يغتسل فيه عادة يكون اقل ما فضل عن الاغارة منه فلا يفسد ويؤتى
ذلك ولا يجوز فيه الاغتسال لان حكم نجاسة الغسل لا يفسد الاكل وان كان اكثر من الغسل
كقطرة من ريق فيجب الاغتسال لما اغتسل في الماء القليل صارا لكل مستعملا كما انتهى
فهذا صريح من محمد يقول بصيرورة مستعملا بالاعتسالة فيه وفي الخلاصة رجل يوضأ في طين
ثم صب ذلك الماء في يمين يترج منه اكثر من عشرين دلو وما مضى عند محمد عند ابراهيم
يوسف ينزع ماء البير كله لانه نجس عندنا انتهى وفي مئة المصطلح عن ابي جعفر لو وضأ في
اجرة القصب فان كان لا يتجاوز بعضه الى بعض جاز ان تصال الماء الماء انتهى فهو ماء اذا كان الماء
متصلا ببعضه بعض لا يجوز الوضوء فيه وفي الخلاصة لو وضأ في اجرة القصب او في ارضها
فوضع متصلا ببعضه بعض كان عشرين دلو انتهى فهو ماء اذا كان اقل من عشرين دلو لا يجوز الوضوء
منه فلا جرة حركة الشجر الكثير الملقف والراد به هنا البطيخ التي هي بنت القصب وفي الخلاصة
ومئة الخط ايضا لو وضأ في حوض على جميع وجوه الماء الطحلل كان مجال لو حرك يتحرك لا ينجس
انتهى وهو مذهبنا لو كان لا يتحرك الطحلل جرت الماء فانه لا يجوز ان عدم تحركه ينجس
الماء يدل على انه مجال من التنجس والاستمسك المسطح الماء بحيث يمنع انتقال الماء المستعمل

والفصل في القصب بالقبوب
الاشجار

الوافع

الوافع فيمن ذلك المحلل الى محل آخر فيقع الرطوبة بقاء مستعمل والمطهر بنبت اخضر علوا الماء
على بعض وهذا كطهر بل على ان الماء يصير مستعملا لوضوءه مطلقا قلت اما ما ذكره عن عبارة
قاضيان الاولى عن مسألة البير يحيط ويركلام الدبوسي عن عبارة الخلاصة الاولى وكله عين على
رواية ضعيفة عن محمد قائل بان الماء يصير مستعملا بوقوع القليل من الماء المستعمل لا على الصحيح
من مذهبه يظهر ان صدق هذه المقالة الصادقة بالنية العادلة قاله المحيط واذا وقع
الماء المستعمل في البير يفسد الماء وينزع كله عندنا في يوسف لانه نجس عند محمد لا يفسد ويحيط
الترخي به ما لم يغلب على الماء وهو الصحيح لان المستعمل طاهر غير طهور فصار كالما والمقيدا انما غلط
بالما المطل انتهى بخطه وقال السراج الهندي في شرح الهداية انما وقع الماء المستعمل في البير لا يفسد
ويجوز الوضوء به ما لم يغلب على الماء وهو الصحيح كما ان الماء المقيدا انما غلط بالما والمقيدا انما غلط
ما لم يغلب على الماء على المذهب المختار وبعضهم قال لا يجوز الوضوء به بخلاف قولنا ان كل ما طهر
منه يفسد وان كان الماء المستعمل من جنس ما البير فلا يفسد به في خلاصة البير ليس من جنس البير لقائه
انتهى كلام السراج الهندي فقد افاد ان بعضهم قال استعمال بوقوع القليل وان الصحيح المختار ان لا يفسد
ما لم يغلب عليه فهذه العبارة كشف اللبس واوضحت كل تخمين وحسد ما ما ذكرته عن فتاوى قاضيان
سيروية مستعملا با دخال اليد هذا محلي الرواية الضعيفة القائلة بنيت الماء المستعمل لا يغسل الا في القصب
ما قاله ابن ابي القاسم القصب قد انتهى نجاسة الملقاة الطاهر وقد كشف عن هذا ختام التحقيق كما لا يخفى
ابن الهمام في شرح الهداية حجاب الاستدلال فقال احضان صغر لكان ينزع الماء من احداهما ويؤخذ
في الاخر فيوضأ في خلاصه كذا لا يجاز لا نجا تركه اذا قطع الجاري من فوق وقد عجز جري الماء كان غائلا
يتوضأ بما يجري في النهر وذكرته فتاوى قاضيان في المسئلة الاولى قال الماء الذي يجمع في الخفرة
انما ينجس ما سد هذا مطلقا انما هو ماء على الماء المستعمل نجس وكذا كثير من الشياه هذا فاما على الاستدلال
من ان طاهر غير طهور فلا يحتفظ فيه غير عليها ولا يبقى هذا الفروع انتهى كلامه رحمه الله ما مشكك
الاجبة المذكورة في خلاصة المائنة ففرع ايضا على القول بنجاسة الماء المستعمل وقد صرح به شارح المائنة
محمد الشهاب بن ابراهيم الجليلي في خلاصة ابن الهمام قال انما قبل الجوز بعد الخلو من الماء كان يتخلص
بعضه في بعض لم يترك على القول بنجاسة الماء المستعمل لا طهره لانه لا يجوز له ما لم يغلب على طهره
ان القدر الذي يفرق منه لا يسقط فرض من مسح وغسل ما مستعمل او ما يمازجه ما مستعمل مساه
او طاهر على انتهى بخطه فهذا صريح فيما قلناه من جواز الوضوء في القفا في قامة مسألة الطحلل المذكور

العلامات

وأنفق الشرايف وأجره على كنية الشبهة للغير والقرشيب والجملة من السجدة والوفاء واجتماع
بشي من الأركان ولا الامام اجدها في نسخة شتى من الروايات وكذا الامام ابو جعفر
وعلى الله عليه السلام ما يحسنه على وجهه وسلم **الحديث الثاني عشر** في بيان
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي جعل الحق والبر والعدل والوفاء في قلوب
مؤمنه والعدل في الجاهل ويقض المظلمين والصلوة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آلهم
وبصيرتهم وسائر شريعتهم حيثما استعمل على قسائل كلام القضاة من علماء الحقيقة فيما يتعلق
بالوظيفة في الدار والدار والسياسة فيها وغير ذلك لا يبرأ لها من حيث حقها من حيث
على سائر من جرد على ما فيها ما يجب الى الحقيقة في عصرنا ما لم يكن قولنا لا صحتها ولا ضعفها
لا قدما ولا خيرا ولا قوما عليهم من الأثرة فلا والله فيهم بحيث أدى ذلك الى استباحة الحق
الحق شرعا ولا جبر ولا قوة الا بالله العلي العظيم وسببها القول الحق في الورد من المذنبين في
هذه ما عالجها من غير ما يصحح مسلم عن أبي أمامة بن اسحاق بن علي بن عبد الله بن عثمان
رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن قطع عن من لم يسلم حيثما قطع الله لنا وروى عن الحسن
قال له رجل ما كان شيئا يسيرا يا رسول الله قال لا شيء من الدنيا الا ما انتهى الى الله
ابن المكمل الحق من غير شأنا ولا حقوق التي ليست بالحق والعدل ونسبها لغيره وغيرها
انتهى فقد كانت عبرة من الوظيفة فيمن اقتطعها بغير حق كان ذلكا للوجه فقلت انما
تخبرني كما سأل ودكر الامام السعدي في قوله ما عبرا الى رسالة التي يوسف اليها وكتاها
ليس الا انما ان يجمع شيئا من العمل الا بحق ثابت معروف وشأنه في سياج التي تقيم
الامور والحقوق والحق في الامام فاما الله بانها حق الذي واه السلطان يصح ما يصح
تجديا وهو من رولى بالشيء الى القول الضعيف فلا ينفذ قضاياه فكيف اذا حكم يا محمد وقال
الامام الرازي في فتاواه انما يستعمل من قبلها يا ما تم مع طلبة الحقيقة فان خرج مبررة سفر
ليس له طلبة حتى وكذا ما خرج فاقا حجة جبريها وان اقول من ذلك الامر لا بد من بطلان
والعقود فهو عضو لا يحل تغيره انما قد جبرته وتبقى جبرته ووظيفته على ما كانت عليه
مقدور ان يملأه انما هو ما كان في ذلك تغيره اخذ جبرته ووظيفته وان كان في المصير لا يتغير
الى العلم ان اشتعلت بشي من الكسابة الجبرية كما تعلمون المستعمل في الوظيفة وان كان
عمله لا يتغير ولا يجوز ان يتغير جبرته ووظيفته انتهى فقد استبين منها حرة اخطاها

هذا الحديث في نسخة
من نسخة الامام السعدي

هذا الحديث في نسخة
من نسخة الامام السعدي

مع

مع خروج من البلد لا يولد من كيف لا يحرم اخذها من المقيم انما هي المباشرة لوظيفة
واستعملها لغيرها لا اخرج بحكمك لغيره وبحكم عدم المباشرة مع الاقامة واستعملها
ان طالع العلم يستحق بالحق والبر والعدل من كماله في وان اخرج بحكمك الشورى فما هو في
حق من الذي طالع العلم الشري فمن جلالته على المباشرة بغيره في بقا استباح الحرم
وحيثما كان من روى في فتاويها فتاها ولوان السلطان اذن لقوم ان
يجعلوا رضاء من ارا على البلد حرايت موقفة على المسجد او امرهم ان يريدوا في مسجد
فان لا تخرجت البلدة فتعشرون ولا يضرب المارة وانما سيقدر امر السلطان فيها وانما
البلدة فتعشرون لا ينفذ امر السلطان لان البلدة اذا فتحت حرة تعصم مكانة
تجوز امر السلطان فيها واذا فتحت حرة تبقى على حكمها فلا ينفذ امر السلطان
فيها انتهى فماذا علم ذلك في امر السلطان فكيف يفعل القاضي فمن جعل الامر للراية
القاضي مطلقا فقد هلك الشريعة واستباح ما حرم فيها وذكرنا في فتاها ما نقلناه
عن ابن ابي عمير وصرح بان الامام اذا خرج من البلد من تحت عرشه او من امر لا يبر
كذلك القاضي يكون ذلك غيرا وليس لغيره ان ياخذ من انتهى فهذا صريح في حرة
اخذها منه وانما سكت عن الوظيفة ليعلم حكمها بالاولى وكذا صرح بها في الذين انما
نقلناه ما بقا في فتاويها فتاها من كتاب المشاهدة ان الحق في الوقت خلاف
الشهادة مما يستلزم الا بطلانها فالبطلان بطلت شععي بطلت شفعة واما الوقت في الامور
من كان فيقول من اهل المصير يكون مستحقا لا يبطل بطلانها فلو انما بطلت حق
كان ان يبطل ما اخذ بعد ذلك انتهى فتدبر ان الحق في الوقت اكثر من غيره
اشعة فثبت بان الوظيفة حقوق عتمة لا تسباح الا بغيرها كما لا مولى لها بلها
بغيره شرعي وجعل امرها القاضي فقد ضل اصله في جامع الفصول من الفصل
الاول في امرها الى ما بين شيخ الاسلام برهان الدين شرط الوقت ان يكون المتولي من اهل
والادارة له هل القاضي ان يولي غيره بلا جبرته والاولاد هل يصير قاضيا قال لا انتهى
فتاها فاحر في قوله القاضي لغيره وعدم حرة في المشرط له بطلان العباد انما انما
والى تحت كونه من دعوى وانقضت الحكم وبطلت حرة والى حرة جعل الاحق المعنى
فتاها ان ملائمة قوله هو الوقت فكيف بغيره الوظيفة فكيف جعل الامر من الله

هذا الحديث في نسخة
من نسخة الامام السعدي

هذا الحديث في نسخة
من نسخة الامام السعدي

هذا الحديث في نسخة
من نسخة الامام السعدي

هذا الحديث في نسخة
من نسخة الامام السعدي

بأن من سجع القوي واختاره مقتصر على ورج (أو يابح) وليلا وأجابه من دليله ما قد
الشيء في شرح النفاية ويؤيده ما ذكره في ما يقع الرضا من إن لا عبرة بقول الفتاوى
الظاهر منها فتعطل ما ذهب فثبت بهذه النقل من الكتب المعتبرة المعنى المشهور
في حاشية الظاهر من خبرها ما إذا اختار العمل بالقوي مع أنه لا يحتاج قولاً في حاشية
في العوامة التي يجب التمسك لما ذكره في حاشية في فتاواه أن ما حاشية إذا خالف صاحبها
بقوله في خبرها ما اختاره معناه من المسألة التي في بعض ما يلبس في كل وقت
والخاصة بالضرورة تعطل لما هو لا اختلاف في ضرورة ذلك ويجعل في حاشية قاسم في حاشية
ما إذا وجدت ثبت أن وقت العصر إذا صار ظلال على شمسها من طرب (أو حاشية)
الشيخ واختاره وجعل مطلقاً في حاشية العمل به ولا يجوز العمل بغيره في حاشية
قاسم في حاشية من جميع الأصولين لا يصح الجمع بعد العمل بالانقضاء
وهو المختار في المذهب وأما ما نقله بعض حاشية ما من أن القوي على العمل بالفضل
تقدم وجوده من غير ذلك في حاشية خبره من خبره في حاشية لا يشاء ما إذا كان
الخصم ظالم الدين ابن الجصاص في شرح الخلاف لا يصح إلا العمل بوقفاً مستقر في حاشية
العصرين على أن المفتي مما جحد في ما جحد من حاشية إذا لم يجد في حاشية
والأجابه إذا سئل أن يكون قولاً في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
من ذوي المحدثين ليس يغني بل هو يغني عما للمفتي لما عليه المستحقين وطرح في حاشية
من المحدثين إذا كان من أن يكون له سلباً في حاشية أو أخذ من كتابه مع من لا يوافق
تلك من محمد بن الحسن بن علي بن النعمان في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
هكذا ذكر الرازي في حاشية هذا القول في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
الذي هو مقتضى الفتوى في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
منه من حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
قالا لأن لا يحمل دلالة من الكتب بحسب ضرورة كذا يحمل إلا فتاؤه لا فتاؤه على المشرقة
مع هذا الغرض المشهور هذا كذا بصاحبنا نقل حكيم من المذهب في حاشية في حاشية في حاشية
صحيح في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
أن يؤخذ في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

منها

م

بأنهم الحديث فقد بقي المظهر بحدس ورة ظلال على شيء من حاشية في حاشية في حاشية
عن أبي حشمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الصلاة أمانة وأمانة آخرة وقت الظفر
حين يخلو وقت العصر فشر أبو هريرة في رواية ما ذكره أن كان يحمل الظلال كان ذلك
شكك وحمل العمل لما كان ظلال شليل وما استدل به صاحبها في حاشية في حاشية في حاشية
كالفتاوى في غاية البيان والاستغناء في النهاية والرازي في الشين ويشرح حاشية في حاشية
النصاري سدا إلى أبي سعيد في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
فإن شدة الزمان في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
فإن الحاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
ويشرح لحكم الحاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
وشكك هذا كذا في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
على غير ما فعلت فهو في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
فعلت الشاوي ثم قال من يعلم من العصر إلى غروب الشمس على غير ما فعلت في حاشية
فثبت اليهود والنصارى وما لو كانا أكثر علواً أو أقل علواً قال هل يمتنع من أجركم
شأن قالوا لا قال ذلك في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
لذلك العمل سلافة نت مداه العصر قصرون تكون النصارى أكثر علواً أو أقل علواً في حاشية
فإن قبل من الزمان إلى ضرورة ظلال على شيء من حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
الخالها في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
الوقت من حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
لهذا لا يطرح في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
من أمانة حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
وقال جميع الاستاذ من ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حاشية
هذا البيت من حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
سئل قال في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
على شيء من حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

[illegible]

في حجة الوقت الاول فاما القوم من جهة الصبي فاجاب الوقت الاول بالصبي لا فاما الثاني
على ان الصبي هو من جهة بل هو الوقت فثبت ان لا ما لا يصح تبينه بل لا يثبت في
في يوم عدم انصارها كما بان الحكم من وجه ثم ان الحكم على ان الصبي لا يثبت في
ان القاضي البطل استدل الاستدلال بنية الشاهد بان كان محمدا وقد استدل
ذلك كانت على شهر كما وهذه بنية نفية يعني كانه قالوا لم يكن خرايا ولم يكن صغيرا
يعود استدل الشرحا والمثبر عندنا ان بنية النفي لا تقبل قلت الجواب عن بنية
ذلك الاصل قال في المناهضة الميث اول من النافي عندا كونه عند جليل اباريحي
ولا اصل في ان النفي النفي من جنس ما يعرف بل لا امكن ان يكون ما ثبت في ذلك يعرف ان
الارابي ضد جليل المعنى كان مثل شيئايات قال لا فلا في النفي حديث مرة وهو روي
انها اعتقت وزوجها بعد ما لا يعرف لا بطلان حال في رعايات ما ثبت وهو انما
اعتقت وزوجها مما شئى فقل قال في النفي في ميثالين وفي فتاوى ابن ابي نية انما كان
المقصود من النفي شيئايات كان مقولا فلا فلا فخرج على الاول فلا في سائر الاول فلا
ان لم تأييدهم في الميثال لا اكملها فانت لها في ضد على عدم الاثبات وانكلمهم يقبلون
الفرق في شيئايات الخرافات لو ثبتا لثبات انما سلم واستدعي في اجاز انما سلم استثناء
تقبل حكمه باسلا من ان المقصود في شيئايات اسلا من انما سلم استدعي في اجاز انما سلم استثناء
وكبر حرم ولم يقبل قول انصارى وقال قلت قوله في ضد ان لم يقبل قولهم تقبل في حجة
بالفرقة لان المقصود في شيئايات الفرقة استثنى فلا ثبت ان المقصود هذا ابقاء الوقت في
ما لها مع ان المسائل المذكورة وما النفي صريحا فيها فربما بالاولى وذلك في جملتها
على الثلاثة المذكورة سبعة اخرى هي عشرة مسائل تقبل فيها الشهادة على النفي الاول
لوقتها ان هذه وبغيره لم تقبل في ذلك ولا في جملتها انما سلم استدعي في اجاز انما سلم استثناء
بلا استثناء بان قال لا شهدنا بها مع بلا استثناء او نافع ولم يستثنى لم يقبل قولنا في
وتعطين السادة لو اسمن الامام اهل المدينة فاختاروا باهل مدينة اخرى في لو كانا
جميعا ضد شهود من اخرى لهم لم يكونوا وقت الامان فيها تقبل الشهادة انما سلم
الشرط يجوز انما سلم بنية ولو كان نفيها كقولنا انما سلم ادخل لنا اليوم فانت من
الذين انما سلم يدخل حتى لنا ضد لو من المسلمين انما سلم فاسلان ضد كراجل

خ

في حجة الوقت الاول فاما القوم من جهة الصبي فاجاب الوقت الاول بالصبي لا فاما الثاني
على ان الصبي هو من جهة بل هو الوقت فثبت ان لا ما لا يصح تبينه بل لا يثبت في
في يوم عدم انصارها كما بان الحكم من وجه ثم ان الحكم على ان الصبي لا يثبت في
ان القاضي البطل استدل الاستدلال بنية الشاهد بان كان محمدا وقد استدل
ذلك كانت على شهر كما وهذه بنية نفية يعني كانه قالوا لم يكن خرايا ولم يكن صغيرا
يعود استدل الشرحا والمثبر عندنا ان بنية النفي لا تقبل قلت الجواب عن بنية
ذلك الاصل قال في المناهضة الميث اول من النافي عندا كونه عند جليل اباريحي
ولا اصل في ان النفي النفي من جنس ما يعرف بل لا امكن ان يكون ما ثبت في ذلك يعرف ان
الارابي ضد جليل المعنى كان مثل شيئايات قال لا فلا في النفي حديث مرة وهو روي
انها اعتقت وزوجها بعد ما لا يعرف لا بطلان حال في رعايات ما ثبت وهو انما
اعتقت وزوجها مما شئى فقل قال في النفي في ميثالين وفي فتاوى ابن ابي نية انما كان
المقصود من النفي شيئايات كان مقولا فلا فلا فخرج على الاول فلا في سائر الاول فلا
ان لم تأييدهم في الميثال لا اكملها فانت لها في ضد على عدم الاثبات وانكلمهم يقبلون
الفرق في شيئايات الخرافات لو ثبتا لثبات انما سلم واستدعي في اجاز انما سلم استثناء
تقبل حكمه باسلا من ان المقصود في شيئايات اسلا من انما سلم استدعي في اجاز انما سلم استثناء
وكبر حرم ولم يقبل قول انصارى وقال قلت قوله في ضد ان لم يقبل قولهم تقبل في حجة
بالفرقة لان المقصود في شيئايات الفرقة استثنى فلا ثبت ان المقصود هذا ابقاء الوقت في
ما لها مع ان المسائل المذكورة وما النفي صريحا فيها فربما بالاولى وذلك في جملتها
على الثلاثة المذكورة سبعة اخرى هي عشرة مسائل تقبل فيها الشهادة على النفي الاول
لوقتها ان هذه وبغيره لم تقبل في ذلك ولا في جملتها انما سلم استدعي في اجاز انما سلم استثناء
بلا استثناء بان قال لا شهدنا بها مع بلا استثناء او نافع ولم يستثنى لم يقبل قولنا في
وتعطين السادة لو اسمن الامام اهل المدينة فاختاروا باهل مدينة اخرى في لو كانا
جميعا ضد شهود من اخرى لهم لم يكونوا وقت الامان فيها تقبل الشهادة انما سلم
الشرط يجوز انما سلم بنية ولو كان نفيها كقولنا انما سلم ادخل لنا اليوم فانت من
الذين انما سلم يدخل حتى لنا ضد لو من المسلمين انما سلم فاسلان ضد كراجل

[illegible][illegible]

[illegible]

بخطامه

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي ينصركم ولو كنتما
في الاخرى

[illegible][illegible]

الطريق

وقد وجدنا أن كثر ما في الباب أن جعل طلاق الثانية وإن شاء الله كذلك يمكن أن يجعل في
 الثانية وإن شاء الله شرطاً بعد العقد الأولين على ألا في شرطه وقوع الطلاق على ما يشترط
 أثناء الكلام بوجوب هذه العيين ولم يوجب أنه إنما صار مطلقاً لثانية وإن شاء الله بالغير
 على الأولى ولكن طلاقاً للوسطى وقع على الأولى طلاقاً لأنه وجد شرط الحث في العيين من
 طلاق الأولى وهو تطبيق الوسطى على الوسطى بالآخرى على ما وجدتهما تطبيقاً
 أما الوسطى فتطلق بتطبيقها على الزوج على ما وجدته لوقوع الطلاق على الأولى في
 تطبيق الأولى على الوسطى في طلاق الزوج على الوسطى بالآخرى بوجوب هذه العيين وقد
 وجدنا نصاً مطلقاً للأولى بين عقول الوسطى بالآخرى فتطبيقاً بتطبيق
 الوسطى بتطبيقها بوقوع الطلاق على الأولى في طلاق الآخرى يقع على الآخرى ثلاث
 على الوسطى ثلاثاً وعلى الأولى واحدة يخرج على هذا الفصل انتهى هكذا في ما لا يقتضي
 ولا يقتضي في فتاوى قاضيان ما يحل في طلاق الآخرى فإنه قال بعد ذلك من غير
 نقلاً للواحدة إنما طلقته في الآخرى ان طلاقاً ثم قال في آخره في ذلك ثم قال في الثاني
 سورة ذلك ثم طلق الأولى فانه يقع على الآخرى واحدة واحدة وان لم يطلق الأولى واحدة
 واحدة ثم بعد ذلك أنشأ على الوسطى على كل واحدة أخرى لا يقع على الأولى في شيء
 سوى الطلاق الأول وان لم يطلق الأولى على الوسطى ولكن طلاقاً لثانية فانه يقع على
 الثانية ثلاثاً بتطبيقاً على الوسطى والأولى على كل واحدة ثلثاً وانتهى بقوله
 وعلى الوسطى والأولى على كل ثلثان كما لا يخفى لكونه للتباعد من ثلثان يقع على الأولى
 واحدة وهذا هو محل الإشكال ما وجد وقوع الطلاق الثلاث على الآخرى واحدة يخرج
 طلاقها واحدة بالوقوع على الوسطى بتطبيقاً للآخرى واحدة بالوقوع على الأولى وبالجب
 بتطبيقاً للآخرى ويجوز وقوع الثنتين على الوسطى فواحدة بالابقاع على الآخرى واحدة
 بالوقوع على الأولى بتطبيقاً للآخرى وأما الوقوع على الأولى فالظاهر وقوع الثنتين كما قلنا في
 الوسطى واحدة بالابقاع على الآخرى وعلمه بيب الأبقاع على الوسطى بتطبيقاً للآخرى
 ومما لا يخفى بتطبيقاً في بيان وأما القول بوقوع واحدة فقط فشكل في كلام المصنفين
 هذه المسئلة من غير بيان الوليد في أي وصف كما ذكرنا من الواجبات والحدود والحقائق
 بناء على أن كل واحد من الثلاث لا يحصل له انقضاء في حق الأولى بين واحدة ومعه شرطها وانقضاء

نحو

في حق الوسطى أيضاً بين واحدة وفي حق الثانية ثلثان وأما إذا طلق الثانية فلا ريب
 الحث في العيين المعقود على الأولى والوسطى فوقع على كل واحدة منها يقع على الثلاث
 طلاقاً وان لوقوع الطلاق على الأولى يقع على الوسطى طلاقاً واحدة انتهى وهو هو في
 الواحدة على الأولى وتطبيقاً للآخرى وقد علم بالثبوت في كلامهم بان قولنا كما في بيان
 الطلاق الآخرى يقع على الأولى واحدة أي بيب الأبقاع الآخرى لا مطلقاً وقولنا في حق
 على الأولى ثلثان بيان الحال الواقع عليها بيب الأبقاع على الآخرى واحدة وبيب
 على الوسطى واحدة فهذا هو المصير إليه في قبيلهم كما فهم ما انقضاء الحال على وقوع
 واحدة بيب الأبقاع على الآخرى لكونه متفقاً على ما وقع الثانية على الأولى بالابقاع
 على الوسطى في حق الآخرى في الوقوع على الزوج في سليمان وأما في حق الآخرى في حق
 بيب الأبقاع على الآخرى فلا يعود على الأولى على الألف في طلاق الوسطى وأما يقع الطلاق على
 الاطلاق وقيل على الآخرى في حق الجميع الصنفين لا المصنفين صنفياً إلى المصنفين لا المصنفين
 فقال لثب أنت طلاقاً إذا طلقته مرة ثم قال مرة أنت طلاقاً إذا طلقته ثلثاً ثم قال لثب
 أنت طلاقاً فانه يقع على ثلثين بالابقاع بتطبيقاً ويقع على عقر بتطبيقاً كلاماً لا لا
 بيباً مطلقاً ووجب كلامه الثاني كما كان عينا مطلقاً مرة فان الجزأ في طلاق مرة في شيء
 طلاقاً بيباً في حق الوسطى بالابقاع على ثلثين فلهذا يقع على عقر بتطبيقاً باليمين وتخرج
 إلى ثلثين فلهذا يقع عليها بتطبيقاً أخرى هكذا في حق سليمان وهو الصحيح في نسخ
 الأصح قال لا يعود على ثلثين عطف ولوله بطلان ثلثين بتطبيقاً باليمين ثم وقعت أخرى
 على عقر باليمين لأن ثلثين باليمين المسألة على العيين مطلقاً مرة فلا يكون ذلك
 شرطاً لثب في العيين مطلقاً مرة قال لا توي السوا قال لثب إذا طلقته مرة فانت طلاق
 ثم قال مرة إذا دخلت المأواه فانت طلاق فدخلت مرة الدار فطلق فدخلت مرة ثلثاً
 لأن عقرها تطلق بكلام بعد العيين مطلقاً ووجب لو كان قال مرة أو لا إذا دخلت المأواه
 كانت طلاقاً في الثاني لثب إذا طلقته مرة فانت طلاق فدخلت مرة الدار فطلق فدخلت مرة ثلثاً
 على ثلثين عقرها تطلق بيمين قبل العيين مطلقاً بيباً في حق سليمان ذلك شرطاً لثب
 في العيين مطلقاً بيمين وهذا الاستشهاد يشير إلى الصواب في ذكر نسخ سليمان والحق
 في نسخ سليمان وقع على ثلثين في حق الأوسط ان حوالاته الصنفين في العدة وأما طلاق

ابن ابي شيبة كما هو اصل الورقة عن بشر عن ابي يوسف لم ينظر في نظرها وقا حينئذ نظر اليها
نظرا بها المربي من غير شئ ما في يوفوع طلعت من على الاولي واحدة وبسبب انظر اليها
وولادة بيب الوفوع على الوسيط بسبب انظر اليها على الاخرة مع ان المذكورة اصله وان بشر
ابن يوسف لا يتبعه لانه قال في نو طان الخ في موضع على الاخرة ثلاث وعلى الوسيط ثمان
وعلى الاولي واحدة استقر فقول وعلى الاولي واحدة قابل لثان اوله يقال بسبب ان يقع
على الاخرة لا مطلقا وهو ساكن عن الوقوع عليها بل الوقوع على الوسيط لا يقع الا في
والمرور من غير شئ عده ووجب بقوله فقال له فمستحقان والصدقة التي يملكها نصف
في الورق عن ابي يوسف لان في اخر كلامه يتبع على ما ذكرنا قال في نو طان واحدة على
على هذا الاصل في فتاوى ابي الوفا في شرح على هذا اصله يعني اجمع اقرها اصله من غير
الوقوع اذا كان الكلام بعد هذا يعني ما ذكرنا لا يقع ولا شك ان الوقوع على الوسيط يجب
الابقاع على الاخرة من غير كلام بعد الاصل فخرج وبذلك كما في كلامه على هذه المسئلة انظر في
على هذا الاصل لا سيما في الاول حيث لا يستغنى عنها بقوله من غير شئ في الاستينافان في قوله لما
قلناه **مسئلة الكسبي** هو ان **المسئلة** الحظا الحظا ولا يوزن ولا يوزن من غير
حاشية با طنا وطاره **مسئلة** قد فرغ في الغنى في المسئلة الشاكتة لما موزن من غير
صوبنا شيخ الاسلام والمسلمين **مسئلة** وانما علم سبيل سبيل من خطه با ووزن من غير
واري من الغنى في الحظا والحق بان قد بين الاقرب في قوله ولم يزل في قوله ان كان
سكنا لا لا **مسئلة** قوله من قال **مسئلة** قد فرغ في الغنى في المسئلة الشاكتة لما موزن من غير
من كان لا يفرق طبعا لا وضعيا في حق الا اقرها فيما ذكره في قوله لم يزل في قوله
اولها في الاخرة من لا يفرق في الاخرة في قوله لم يزل في قوله
فان لا استطاع كنه صفاته وان اعطى جميعا حكمه انما الله تعالى في دفع العاديين
اي في هذه النعمان بحسب ما في كتابه من ذلك وكان سائر ما في قوله لم يزل في قوله
استخرجت يا شيخنا من ذلك كتابه في قوله ان دفعه عليها **مسئلة** **مسئلة**
حاصلها ان لا يستحق المتأخرين في اختلافها في نقل الحكم في مسئلة ما اذا طلق الاخرة
فقط ما اذا يقع على الاولي في ذكر الصدقة في الاخرة والوا صفات ان يقع عليها واحدة
في خبره الاول في فتاواه وصاحب الهداية في التفسير وذكر في فتاواه ان يقع

على الاولي

على الاولي ثمان كما هو في الوسط وقد مرنا فتح الله بدان هذه المسئلة من رواية بشر عن ابي
كما ذكرنا ان تام الحصري في ايجام الكبر في نقلها الصدقة في سبيلها كما في الاصل ولم ينظر
فيها بشئ وما في طبعها فان نظر في المربي عن غير نظرها في مسئلة من وزن في جميع
من المربين فان في يوفوع ثمان على الاولي كما يستحق في الاخرة في السوط الا في سبيلها
سابقا في الورقة الثالثة من قال في مسئلة المسئلة ثمان تقع على الاخرة في سبيلها
بذلك يقع على الاخرة وسكنت من وقوع ثمانية عليها بل الوقوع على الوسيط لا يقع على
الاخرة ولهذا يقولوا لم يقع على الاولي الا واحدة وانما قالوا يقع على الاولي واحدة
ولما سكتوا عن الثانية اجماعا للمربي من غير شئ في يوفوع ولهذا اضطرب القراءات
من ابي يوسف في مسئلة المراتين ولم يقع عندهم في السوط من فتاوى سليمان في
عمره ودين ونظر في في نسخ في حقه ولم يكن في المربي من غير الا اتفاق النسخ
لما بقوا المربي من ابي يوسف من غير شئ في فتاوى ما في سبيلها في سبيلها في سبيلها
من نسخ في سبيلها من ان الوقوع على الاخرة في جميع بين المربين وقال يوفوع في سبيلها
ان في سبيلها في سبيلها في سبيلها في سبيلها في سبيلها في سبيلها في سبيلها في سبيلها
قال في فتاوى في سبيلها في سبيلها في سبيلها في سبيلها في سبيلها في سبيلها في سبيلها
في فتاوى في سبيلها في سبيلها في سبيلها في سبيلها في سبيلها في سبيلها في سبيلها
وافتتح في سبيلها في سبيلها في سبيلها في سبيلها في سبيلها في سبيلها في سبيلها
واحدة في سبيلها في سبيلها في سبيلها في سبيلها في سبيلها في سبيلها في سبيلها
امر ان كان الكلام بعد هذا يعني ما ذكرنا لا يقع ولا شك ان الوقوع على الوسيط يجب
ثانية في قوله في قوله من مولا في الصدقة في سبيلها في سبيلها في سبيلها في سبيلها
قولهم يقع على الاولي واحدة في سبيلها في سبيلها في سبيلها في سبيلها في سبيلها في سبيلها
اخره صاعا من الشاكتة في سبيلها في سبيلها في سبيلها في سبيلها في سبيلها في سبيلها
اصلها في الوقوع دون الوقوع في الوسط في الوقوع في سبيلها في سبيلها في سبيلها
على الاخرة واحدة في الوقوع على الاولي في سبيلها في سبيلها في سبيلها في سبيلها
فيما قلنا في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
الوقوع على الوسيط والاولى في سبيلها في سبيلها في سبيلها في سبيلها في سبيلها في سبيلها

[illegible][illegible]

غفران

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

معاندها بما كان شيعيا بين المسلمين وفي حديثك حرية الله تعالى والثاني ان يكون فيه
سابقة المروءة والكرم مثل فعله في حق المروءة والكرم فهو كبره والثالث ان يكون
على التعاضد والجهل المستحق فان جعله على المروءة كبره وليس على التعاضد فان جعله على
بها مباح وبعضه من كبره والثالث ليس على المروءة كبره **في المروءة** فان جعله على
عقله المروءة على خمسة كبره في حق المروءة والكرم على المروءة وبعضه مباح فان جعله
على السوء في المروءة والكرم على المروءة والكرم على المروءة والكرم على المروءة
هذا نظير ما فعله الله تعالى في حق المروءة والكرم على المروءة والكرم على المروءة
استوى في جعل المروءة والكرم على المروءة والكرم على المروءة والكرم على المروءة
كما جرح وهو في النقص الا ان جعله على المروءة والكرم على المروءة والكرم على المروءة
يسر او على خطه ومن جعله على المروءة والكرم على المروءة والكرم على المروءة
التي للاحداث في المباح **في المروءة** فان جعله على المروءة والكرم على المروءة
بالحال وانتهى **في المروءة** فان جعله على المروءة والكرم على المروءة والكرم على المروءة
ومكانا في المروءة فان جعله على المروءة والكرم على المروءة والكرم على المروءة
اوليس يا عروب ما لي وليس ما لي في المروءة والكرم على المروءة والكرم على المروءة
فحكمه او مني من لا يدين في المروءة والكرم على المروءة والكرم على المروءة
من عقاب بلا غير جرح وعطش فان جعله على المروءة والكرم على المروءة والكرم على المروءة
او في المروءة ومن جعله على المروءة والكرم على المروءة والكرم على المروءة
وكذا جرحي من امرات في المروءة ومن جعله على المروءة والكرم على المروءة والكرم على المروءة
الشرع من جعله على المروءة والكرم على المروءة والكرم على المروءة والكرم على المروءة
بلا طاعة ورة ولا استعلاء طاعتها بالانقطاع انما كان كذا في جعله على المروءة والكرم على المروءة
والطعام الحرام شيئا الا ان جعله على المروءة والكرم على المروءة والكرم على المروءة
جرحه وجعلته على المروءة والكرم على المروءة والكرم على المروءة والكرم على المروءة
ان العلم لا يجر على من جعله على المروءة والكرم على المروءة والكرم على المروءة
الانسان ولا خلاف انما كان في المروءة والكرم على المروءة والكرم على المروءة
الاصح في الاسواق **في المروءة** فان جعله على المروءة والكرم على المروءة

في المروءة والكرم على المروءة والكرم على المروءة والكرم على المروءة

في المروءة والكرم على المروءة والكرم على المروءة والكرم على المروءة

في المروءة والكرم على المروءة والكرم على المروءة والكرم على المروءة

[illegible][illegible]

Handwritten notes on lined paper, possibly a ledger or account book, showing entries in a cursive script.

[illegible]

1890

[illegible]

خاتم

[illegible]

فصل في بيان

[illegible]

غيره من هذه و يسمى مضافا وتسمى على ان يكونا شريفا واشتهرا في الدنيا والارباب الصالحين
من المؤمنين من قديم مستقيا شرا في الدنيا والارباب الصالحين من المؤمنين من قديم مستقيا
بوصية الحكيم بل قد ايدى ما رجعهم من بعد دعوتهم شريفة فلا خيار بينك عود
عليك في الخلاصة من كتاب الحياض والسيارات ينبغي ان يبين في الذكر والبيان بالبرهان
والكيفية بالانجاز حتى قيل لا يكتفى في الحياض من ان يكتب من هذا وان اخصصه فلا فائدة على
الذكر من غير ذلك يكتب هذا الذي يخصه من هذا الذي اخصه ولا يكتب عنده كذا القدر عليه
الغنى المدعى هذا قال ايام اوقات الحياض والسيارات الاشارة في خبرها على ما ينبغي ان
والدعوى ما يكتب في ذكره في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها
بموجب هذه القصة على الذي عليه بعد ذلك ما يوجب بالانجاز من هذا الذي لا يوجب بالانجاز
والدعوى من هذا الذي لا يوجب بالانجاز من هذا الذي لا يوجب بالانجاز من هذا الذي لا يوجب بالانجاز
الشريفة وما لم يذكر في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها
الدعوى وذكر ايام الامانة في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها
ومثل من سئل في الامانة في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها
الدعوى على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها
ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها
وفي القصة الصبر في الخبر على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها
صحيح قال لا تترك في الدعوى في ذكره ان الشهود وهم هؤلاء وتلكان شهداء عليها نقلا الدعوى
ولم يثبت في الدعوى في ذكره ان الشهود وهم هؤلاء وتلكان شهداء عليها نقلا الدعوى
اما كما ذكرنا في الخبر على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها
انهم جاءوا وما قالوا ما لا ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها
فما دعا في الخبر ان تتعلم العلم قال في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها
من قسرها في الخبر ان تتعلم العلم قال في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها
كما قال في الخبر ان تتعلم العلم قال في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها
وحيث قد علم على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها
والشهادة ولا ينبغي بل ذلك وكان قبل الامانة في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها

الخلق

الخلقنا في الخبر انهم شهداء في الشهادة موافقة لدعوى الشريعة واما في الخبر انهم شهداء في الشهادة
واشأنه فلا ينبغي ان يكون منهم على حقيقة ذلك بل من القسرة في الخبر انهم شهداء في الشهادة
الاجماع في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها
مبني على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها
عندي ان الصواب الاستعانة على ذلك في الخبر انهم شهداء في الشهادة موافقة لدعوى الشريعة
شهادة من وراءه ولا ينبغي بل ذلك قال في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها
شهادة من وراءه ولا ينبغي بل ذلك قال في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها
فلا كان الخلق في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها
فيما حرفة في الخبر انهم شهداء في الشهادة موافقة لدعوى الشريعة واما في الخبر انهم شهداء في الشهادة
في الخبر انهم شهداء في الشهادة موافقة لدعوى الشريعة واما في الخبر انهم شهداء في الشهادة
الشهادة في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها
القصة في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها
ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها
ولا ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها
بالكلام في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها
انهم شهداء في الخبر انهم شهداء في الشهادة موافقة لدعوى الشريعة واما في الخبر انهم شهداء في الشهادة
فلا ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها
تستش في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها
وعلى ان يلقى الملكة فلا ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها
لقد قضى على خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها
لما تم حكم في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها
على ان يلقى الملكة فلا ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها
ولم يرقى كما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها
المعنى ولا ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها
عند يلقى الملكة فلا ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها على ما ينبغي ان يكتب في خبرها

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with some words underlined.

لذلك فانما هو لاجل حبنا طرعا من الخلال والى فعله اصبح كبحي الحكم لاقامة البينة كما ينبغي
والله اعلم وتعالى **باب في اقسام القصاص** والقصاص اقسامه اربع اقسام القصاص
موجبه العمد الذي اصطفى **وبعد** فقد ذكرت في باب ما يبطل وهو المدي من من خلا وفضل
انما يعت شمع الاسلام القاضي عليه الدين المزمعي يقول دفع عن ما كبره من الرجل بقر
على غيب عال في صكرو ويشهد عليه لم يخلجنا بعضه لما فرض وبعضه في طاعة من نفع
ان قام على كسبه تقتل ميتة كان سنا قتلا داخلنا نقتل على قتله ان اقر ان يقتل
ذو كفة الجوارح فيه وفي باب هذا الفرع ولا يخفى على ما علم الفصلين من صميم
الدعوى لا بد دعوى الكفر والاحيل وان كان سنا قتلا مخطئ الى اقراره افا اذ اقره
يعتد الاجابة على القدر ثم خرج من المطالب بالطلب فكان محذورا في اقسامه فحقن
سعدوه فذا جنى فلو كانت اقر في العشر والنبط والملا في ومن الاربعة على الاربعة
استدراجا في شتمه ثم ادعاها او ثبوتها جواب ما ادعاه على احد العولين ولا كذلك
ان كفى فاما قتلا او بطل على العرف منها اخر مشدود على جميع الفصلين حيث قال في كتابه
اطلع على كتابه على اصله وعلى هذا خلاصة ما حكاه الشهيد بلفظه ويقال للكتاب
اطلع على كتابه على اصله ولا اصل لولا ان يحيا في اصله على الحق دعوا فلما جاز للقاضي ان يقتل
ذلك مع ان اصله على الدين والبلان اصله المشهور في اقسامه في الكتابه انما يحيا
لذلك اصله على الحق وقد ذكرت في جميع الفصلين اختلافها في اقراره ان حذره ان كان
بالادبي يقول في كتابه على قتله انما هو في جميع اقسامه ان اقر بيمينه قال في كتابه
على رجل ما اتفق الذي عليه لرجل على قتله في ذلك اقراره الذي انتهى وهذا كما اذا
مع صاحب الدعوى الكفيل لاقامة القصاص كما فيملا لعلته محمود وليس يصح نقلا وان صح في
قال حذره قد لا ذكر المسئلة في اصله على علم صاحب الدعوى كونه ليس بنجم ويمكن في
القتل والبرائة وقال الحكم في كتابه في باب ادعيان المادية ثم اوفى الخ كلفه
لرجل على نفسه من اقراره في كتابه الذي عليه على ما دعى الكفيل ان اقره في جميع من
خبره ليس بنجم في ذلك الخ ويستند في اقراره بينهما اقراره على ولي المراء للغير الا ان
على ما لا يخفى الاسلام اتفق الله بوجوده وان لم يستقر على ما يحصل به المراء ولا يخفى في ذلك
فقطا ونفع الملك مع استازة فان فيه جوابا لبرائة لانه انما لا يتصل بكنه

Handwritten text at the bottom of the page, likely a signature or date.

五

الطاهر بن محمد بن علي

224

[illegible]

